مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

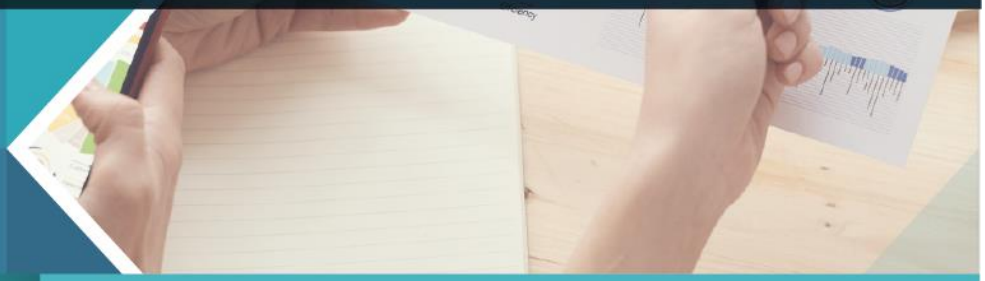

للسنة
الثانية والأربعين

عدد يوليو 2024

Vol. 42, No.3; Jul. 2024

CELEBRATION 42 YEARS ANNIVERSARY

jso.journals.ekb.eg

رئيس التحرير
أ. د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

حوكمة الشركات وعلاقتها بممارسات توزيع الأرباح في الشركات المسجلة في البورصة

إعداد

حسين حسن علي سليمان

باحث ماجستير كلية الدراسات العليا

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – القاهرة – مصر

أحمد فؤاد حسب الله

مدرس بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

حوكمة الشركات وعلاقتها بممارسات توزيع الأرباح في الشركات المسجلة في البورصة " دراسة ميدانية "

الملخص:

هدف البحث إلى بيان دور الالتزام بأبعاد حوكمة الشركات وعلاقتها في تقييد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، حيث تلجأ بعض إدارات الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال التأثير في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي بالشكل الذي يخدم مصالحها، مستغلة بذلك المرونة في المعايير المحاسبية الدولية للاختيار بين الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إدارة الأرباح.

أولاً: المقدمة:

نتيجة لما يشهده العالم من تحرير الأسواق العالمية والعمل باقتصاديات السوق، وما ترتب على ذلك من تغيرات في الأسواق العالمية، وزيادة حدة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية، حثت دراسات عديدة على ضرورة تطبيق آليات حوكمة الشركات لتوفير الموثوقية، والصدق، والعدالة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، والذي من شأنه أن يعزز جودة التقارير المالية، ويسيطر على حالات الغش والتلاعب في البيانات المالية، التي يستفيد منها مستخدموها في إتخاذ القرارات، ونظراً لما ترتب على ممارسات إدارة الأرباح من تضليل وطمس للحقائق، فقد نتج عن تلك الممارسات العديد من الفضائح والانهيارات لكبرى الشركات العالمية، وقد كان من أسباب حدوث الانهيار لتلك الشركات: اختلال الهياكل التمويلية، وعدم القدرة على سداد تدفقات نقدية لسداد الالتزامات المستحقة، والافتقار إلى الممارسات السليمة للإشراف والرقابة، علاوة على عدم الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية التي تتعلق بالإفصاح والشفافية.

وفي ضوء ذلك، تزايد الاهتمام بممارسات المديرين التنفيذين في إدارة الأرباح، خاصة الممارسات السلبية التي تؤثر سلباً على قيمة المنشأة في الأجل الطويل، والمطالبة بضرورة الكشف عن تلك الممارسات، والحد من تأثير المديرين التنفيذين على البيانات المالية.

ثانياً: مشكلة البحث :

من المفترض للمعلومات المحاسبية الظاهرة في التقارير المالية أن تكون المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية لأنشطة وأعمال الشركات لمدة زمنية محددة، ليتسنى من خلالها تقويم وضع الشركة والحكم على سلامة أدائها المالي، حتى يتمكن جميع الأطراف ذوو العلاقة من اتخاذ القرارات الرشيدة المختلفة، وقد تتعرض هذه المعلومات إلى التلاعب والتحريف من قبل الإدارة، باستخدام طرق وسياسات معينة استجابة لدوافع وضغوط كثيرة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه المعلومات نظراً لعدم قدرة المعايير المحاسبية وحدها على مواجهة ممارسات الإدارة في التلاعب بالأرباح، كان لابد من البحث عن طرق يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة إدارة الأرباح، خاصة بعدما تسببت في سقوط وإفلاس للعديد من الشركات، وقد تم تفعيل ما يعرف بالحوكمة المؤسسية التي تعمل على التوفيق بين مصالح الإدارة ومصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المالية، وأدت الأزمات المالية المتعاقبة بما فيها الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى تدنى مستوى الثقة التي يوليها المساهمون وغيرهم من أصحاب المصالح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة. ولذا أصبحت حوكمة الشركات ركيزة هامة من ركائز تعزيز هذه الثقة.

كما أجرى الباحث دراسة الاستطلاعية على مجموعة من الشركات التابعة لهيئة البورصة المصرية؛ وذلك لرصد الدور الذي تقوم به سياسة الحوكمة في ممارسة توزيع الأرباح بهذه الشركات.

وبناءً على ما سبق وعلى الدراسة الاستطلاعية فإن مشكلة البحث تتلخص في أنه بالرغم من الآثار السيئة والتداعيات العديدة التي نتجت عن الأزمة المالية الحالية، إلا أنها كانت لها ـ في المقابل ـ العديد من الآثار الإيجابية كان من أهمها أنها لفت انتباه كافة الهيئات العلمية والمهنية المهتمة بمهنة المحاسبة نحو القصور الشديد لدي الشركات في تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات، والذي اعتبره البعض واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلي ظهور الأزمة المالية بصورتها الحالية، وقد دفع هذا بكافة المسئولين عن مهنة المحاسبة نحو العمل بجدية علي دراسة أوجه القصور في تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة واتخاذ كافة الإجراءات وإصدار العديد من التوصيات الملزمة التي تضمن تفعيل تلك المبادئ والآليات وتطويرها بما يتلاءم مع تداعيات الأزمة المالية الحالية للحد من الآثار السلبية الناتجة عنها ويضمن سلامة تطبيقها وتحقيق أهدافها، وخاصة أن الأزمة المالية ـ رغم كل سلبياتها ـ

إلا أنه يعد من الايجابيات أنها كشفت عن أن أحد أهم أسبابها هو غياب تطبيق مبادئ الحوكمة أو عدم كفايتها وحاجتها إلى المزيد من التطوير بما يتلاءم مع الأحداث والظروف الاقتصادية المستجدة.

وانطلاقاً مما سبق؛ ونظراً لحتمية تطبيق نموذج الحوكمة في الشركات المصرية لما له من فوائد، سواء على الأداء المالي أو الأداء العام والتنافسية بين الشركات، تتمحور مشكلة الدراسة حول تقييم أثر تطبيق أنظمة حوكمة الشركات وآلياتها في إدارة توزيع الأرباح لأعلى ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط؛ لذا تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس، وهو:

مـا أهميـة تطبيـق مفهوم حوكمة الشركات على توزيع الأرباح النقدية.

ثالثاً: أهمية البحث:

١. الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الكشف عن الممارسات الإدارية والمالية الخاطئة التي تمثل نوعاً من التصرفات غير الأخلاقية من جانب الإدارة، بصفتها وكيلة عن المساهمين، وبسبب علاقتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية، وذلك سعياً نحو تحقيق وتعظيم منافعها الذاتية على حساب هؤلاء المساهمين، وذلك عبر قيام الإدارة بالتلاعب في السياسات المحاسبية للتأثير على الأرقام المحاسبية بشكل عام، وعلى الربح ونسب توزيعه وغير ذلك بشكل خاص، مستندين في ذلك إلى المرونة المحاسبية المتاحة–من خلال تعدد الخيارات المسموح بها– في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق.

٢. الأهمية التطبيقية:

وتنبع أهمية البحث أن الأزمة المالية العالمية بالرغم كل سلبياتها وآثارها السيئة علي المؤسسات المالية والبنوك والشركات، إلا أنها يحسب لها جانب إيجابي ألا وهو أنها جعلت الهيئات العلمية والمهنية المسئولة وضع معايير المحاسبة والمراجعة وصياغة مبادئ الحوكمة تعيد النظر في تلك المعايير والمبادئ والممارسات العملية المرتبطة بها لتكون قادرة علي مواجهة الآثار السلبية لتلك الأزمة، وعلي ذلك فإن الباحث يأمل أن يكون هذا البحث خطوة علي طريق إنهاء هذه الأزمة بكل تداعياتها وآثارها السلبية علي الاقتصاد العالمي.

وتأتي أهمية البحث في التأكيد علي أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية المصرية والاستفادة منها في تطوير إدارة توزيع الأرباح والتي ستنعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية المصري.

رابعاً: أهداف البحث :

جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. التعرف على دور الحوكمة عند تطبيقها في الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

٢. التعرف على سياسة توزيع الأرباح بالشركات المسجلة في البورصة المصرية.

٣. تناول الجوانب النظرية والفكرية لحوكمة الشركات، وكذلك الأداء المالى فيها.

٤. تقييم مدى تطبيق الحوكمة فى الشركات المصرية المسجلة في البورصة المصرية.

٥. إبراز العلاقة بين تبنى قواعد وآليات وأبعاد حوكمة الشركات، والأداء المالى وتوزيع الأرباح على المساهمين في الشركات المصرية المسجلة في البورصة المصرية.

٦. التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين توزيع الأرباح وذلك بغرض إعادة الثقة فيها.

٧. صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم إدارة الأرباح.

٨. وضع التعديلات المقترحة لضمان تفعيل دور حوكمة الشركات فى توزيع أرباح الشركات.

٩. التعرف على أثر تطبيق آليات الحوكمة في إدارة توزيع الأرباح لأعلى ٣٠ شركة من حيث النشاط والسيولة.

خامساً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

أ. حوكمة الشركات:

شهد العالم عدة أزمات اقتصادية ومالية، نتيجة قيام عدة شركات بممارسات إدارية ومالية خاطئة، والتي تمثل نوعاً من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من قبل الإدارة بصفتها وكيلاً عن المساهمين، سعياً لتحقيق مصالح شخصية على حسابهم، ولهذا أثارت أزمة الثقة بين الإدارة العليا للشركات ومالكها الناتجة عن الفضائح المالية للشركات العالمية، أهمية إيجاد معايير مثلى لأفضل الممارسات في إدارة الشركات، فبرزت حوكمة الشركات كأحد المواضيع الهامة، إذ أن هناك الكثير من الأحداث السلبية التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية الدولية، فحظي مفهوم حوكمة الشركات بالاهتمام في كثير من

الدول حتى أصبح أحد متطلبات الإدارة الناجحة لفقدان ثقة المستثمرين، بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي.

١. أهمية وأهداف حوكمة الشركات:

(أ) أهمية حوكمة الشركات:

وجدت حوكمة الشركات اهتمام كبير في الآونة الأخيرة نتيجة، حالات الفشل الإداري والمالي المتتالية التي أصابت العديد من الشركات الكبرى حيث أخذ العالم نتيجة هذا الفشل ينظر إلى حوكمة الشركات بنظرة جديدة، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الفشل تتمثل في الثقة في الشركات، ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين الشركات والحكومة، وحصول هذه الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل دون علم المساهمين بذلك وإخفائها بطرق ونظم محاسبية مبتكرة، وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات بقوائمها المالية وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدى إلى انتشار الفساد وانعدام الثقة، أما إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات يؤدى إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري والمالي وتشجيع الإفصاح والشفافية. (عبد الصبور، ٢٠١٢)

وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، والوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء، فحوكمة الشركات الجيدة توفر حوافز مناسبة لمجلس الإدارة ولإدارة الشركة، كما تسهل عملية الرقابة الفعالة وتوفر درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق وتخفيض تكلفة أرس المال واستخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة.

كما تنبع أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة أهمها ما يلي:

١) الاقتصاد:

تساهم الحوكمة في نمو وتعدد الشركات، التي تعمل في مجالات حيوية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد، ولها أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات، وزيادة تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي. (محمد مصطفى، ٢٠٠٦)

٢)الشركات:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بو جوده أو باستمراره، من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة، وبالتالي خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة

على تحقيق أداء أفضل، وتقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات للوصول إلى أسواق المال و الحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل للتوسع في نشاطها و تقليل المخاطر و بناء الثقة مع أصحاب المصالح.

٣)المستثمرون وحملة الأسهم:

تساعد حوكمة الشركات في حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وتساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر في أداء الشركة في المستقبل، وترمي أيضا حوكمة الشركات إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية وتؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة الأسهم ويولد الثقة لديهم، والحد من حالات تضارب المصالح، والإفصاح التام عن أداء الشركة والوضع المالي لها يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات . (نصر علي، ٢٠٠٧)

٤)أصحاب المصالح الآخرين:

تسعى حوكمة الشركات إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين والموردين والدائنين وغيرهم، وتضمن السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة وتعظم ثروة الملاك وتدعم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وعليه أصبحت قواعد حوكمة الشركات في العالم أداة لجذب الاستثمارات ودفع التنمية. (عبد الغني، ٢٠١٢)

(ب) أهداف حوكمة الشركات:

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن ذكرها كما يلي:

١) الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء. (محسن أحمد، ٢٠٠٥)
٢) تطوير الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة.
٣) تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصخصة وضمان تحقيق أفضل عائد على استثمارات.
٤) العدالة للمساهمين والدائنين وذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.
٥) تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
٦) إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.
٧) عدم الخلط بين مسئوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.

٨) تعديل القوانين في الشركة لكي تتحول مسئولية الرقابة إلى مجلس الإدارة والمساهمين.

٢. محددات حوكمة الشركات:

يعود فشل العديد من الشركات إلى عدم إظهار المعلومات والأوضاع المالية الحقيقية لهذه الشركات، حيث ينعكس هذا إلى عدة آثار سلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، لذا وجب الاهتمام الجدي بمفهوم الحوكمة حيث أصبح الركيزة الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات، وقد قامت الكثير من المنظمات بتأكيد مزايا، وخصائص الحوكمة.

٣. مزايا وخصائص حوكمة الشركات:

(أ) مزايا حوكمة الشركات:

تحقق حوكمة الشركات الجيدة عدة مزايا من أهمها: (عبد الرازق، ٢٠١٢)

١) توفر هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
٢) تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة.
٣) تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.
٤) العمل على تحفيز الأيدي العاملة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثقتهم بالشركة.
٥) التأكيد على الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان وتحسين الأداء المالي.
٦) مساعدة أصحاب القرار على بناء استراتيجية تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.
٧) العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
٨) تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات.
٩) زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
١٠) ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة، ومدى الالتزام بالقانون.
١١) الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد حوكمة الشركات.

(ب) خصائص حوكمة الشركات:

تتصف حوكمة الشركات بعدة خصائص أهمها:

١) الانضباط:

هو اتباع السلوك الأخلاقي في أداء كل عمل مرتبط بأعمال الشركة، وكذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط نزيه يحقق مصالح الأطراف، في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة داخليا وخارجيا، والانضباط نحو العميل لكسب رضاه وجعله بوق دعاية للشركة.

٢) الشفافية:

أي الإفصاح عن الأهداف المالية والعائد على حقوق الملكية، ونشر التقارير المالية في موعدها، أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة.

٣) الاستقلالية:

وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، ومراجعين خارجيين مستقلين، ووضع موقع على شبكة الإنترنت يتم تحديثه باستمرار.

٤) المساءلة:

قيام مجلس الإدارة بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، وكذلك وجود لجنة مراجعة تشرف على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية، وقدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، وبالإمكان تقييم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٥) المسؤولية:

وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء الإدارة، ووجود مسؤولية أمام الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

٦) العدالة:

كافة حملة الأسهم لهم الحق في الدعوة إلى اجتماعات عامة، والعدالة في نوعية المعلومات التي يتم تقديمها، ويجب احترام حقوق مختلف أصحاب المصلحة في الشركة.

٧) المسؤولية الاجتماعية:

وجود سياسة توظيف واضحة متمسكة بالسلوك الأخلاقي، والمحافظة على البيئة، والنظر إلى الشركة كمواطن جيد.

٤. أليات حوكمة الشركات:

تتضمن آليات حوكمة الشركات مجموعة من الممارسات للسيطرة على بيئتها الداخلية والخارجية بغية حماية حقوق المساهمين وذوي المصلحة، من خلال أحكام الرقابة على أداء الشركة، ويمكن تقسيم الخليات المستخدمة إلى نوعين داخلية وخارجية كالتالي:

(أ) **الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:** (بروش، ٢٠٠٦)

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

١) مجلس الإدارة:

في ظل مفهوم حوكمة الشركات فإن الإشراف الجيد من طرف مجلس الإدارة يؤدى إلى تطبيق الحوكمة للشركات التي تنعكس على تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة الثقة في دخول الأسواق والبقاء فيها لكي يستفيدون المساهمون من ارتفاع قيمة السهم، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في الإشراف والتوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأسيس مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

(أ) لجنة التدقيق: بعد الاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، وجدت لجنة التدقيق اهتمام بالغ من قبل الهيئات الدولية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي، فضال عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

(ب) لجنة المكافآت: ركزت الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة في مجال الشركات المملوكة للدولة، بهدف ضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية. (عزيزة، ٢٠١٢)

(ج) لجنة التعيينات: عندما يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين يجب أن يكون أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم مع المهارات المحددة في الشركة، وبهدف ضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات، منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقييم مهاراتهم باستمرار، ويجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوبة، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعة من الشركة.

٢) المراجعة الداخلية:

هي وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية و المالية، لتقييم مدى التطبيق العملي للخطط المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة والعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية، والهدف الأساسي من هذه المراجعة هو مساعدة الإدارة في تنفيذ مهامها وبقيام المراجع الداخلي لعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة، وعليه فيمكن القول أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط مستقل داخل المنشأة يهدف إلى التأكد من دقة الأنظمة والإجراءات المطبقة داخلها، وتزويد الإدارة بتقارير عن أي انحرافات حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات

و المحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال . (لطفي، ٢٠٠٤)

(ب) الآليات الخارجية لحوكمة الشركات: من هذه الآليات ما يلي:

١) **المنافسة:** تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وإذا لم تقم الإدارة بواجبها بالشكل الصحيح أو غير مؤهلة، سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس. إذن المنافسة تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري، سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين ولا يتم إشغال مسؤولين من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية.

٢) **الاندماج والاستحواذ:** يعتبر الاندماج والاستحواذ من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات، ويمكن أن يحدث الاندماج والاستحواذ لأسباب مختلفة، فيمكن أن تكون لأسباب استراتيجية لتحسين العمليات التشغيلية أو المالية، ويمكن أن تندمج الشركات لتنويع نشاطها، أو من أجل النمو وزيادة القوة السوقية، وكل اندماج هو في جوهره استحواذا، بهدف جعلها مربحة عن طريق خفض التكاليف، أو التخلص من النفقات غير الضرورية أو من خلال الدعم المالي من طرف الشركة المستحوذة، أو عن طريق الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض.

٣) **المدقق الخارجي:** إن المتتبع لتطور مهنة مراجعة الحسابات يجد أنها تطورت في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة مالك الشركة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها. ويعرف التدقيق الخارجي بأنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات فيما يتعلق بالوقائع الاقتصادية، وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك للتحقق، وكان هدفها في مراحل تطوره الأولية وقائي ينحصر في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ثم تحول بعد ذلك إلى البحث ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن نتائج العمليات، وعن المركز المالي في نهاية الفترة أم لا، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح. (بن خليف، ٢٠٠٢)

٤) **القوانين:** لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

ب. إدارة الأرباح النقدية:

١. مفهوم إدارة الأرباح:

تعددت تعريفات إدارة الأرباح، ومن أكثرها استخداماً تعريف (Wahlen & Healy١٩٩٩ ،) "تحدث إدارة الأرباح عند قيام المديرين بالتحكم في التقارير المالية وفي هيكلية العمليات والأحداث لتغيير تلك التقارير، إما لتضليل الأطراف ذوي العلاقة حول الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على نتائج التعاقدات التي تعتمد عليها الأرقام المحاسبية.»

كما عرفها (Bhundia ,٢٠١٢) بأنها "اتخاذ خطوات متعمدة ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك المرغوبة". كما يعرفها (Pitman & ,٢٠٠٥ ,٥ Scott) بأنها "استخدام طرق مختلفة من الخداع أو الحيل لتشويه صور الأداء المالى الحقيقي بهدف التوصل إلى نتائج مرغوب فيها".

كما عبر (Cornetta ٢٠٠٨) أن إدارة الأرباح تعني »تعمد المديرين التنفيذيين لعرض بيانات ومعلومات محاسبية لا يتوافر فيها الشفافية أو الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب، مما يؤدي إلى التضارب بين المنشأة وبين الأطراف ذات العلاقة التي ينقصها الخبرة الكافية، الأمر الذي يترتب عليه التضليل والخداع لهذه الأطراف«.

وبالرغم من أن معظم الباحثين يضفون السمعة السلبية على إدارة الأرباح، لكن البعض– اتخذ موقفاً معاكساً حين وصفها بأنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية يقصد بها– إذا مورست مثلاً، ضمن أسلوب تمهيد الدخل– تحقيق الثبات النسبي للأرباح الذي يجعلها قابلة للتنبؤ، لذلك نلاحظ ان إدارة الأرباح هي طريقة من طرق التلاعب في الحسابات المتبعة من قبل إدارات الشركات هدفها تجميل الواقع المالى وإظهاره بغير الواقع الصحيح له بهدف تضليل كل من المستثمر الحالي والمستثمر المرتقب في المستقبل.

٢. دوافع إدارة الأرباح:

قد تكون ممارسات إدارة الأرباح مرغوبة إذا استخدم مدير الشركة تقديره وحكمه الشخصي في إعداد قوائم مالية تعبر عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ويكون الغرض منه تحسين منفعية الأرباح المستقبلية، حيث يستخدم المديرون الحذر في تحقيق أهداف الشركة، وتوصيل المعلومات بشفافية لأصحاب المصالح، وهنا يقوم المديرون بإدارة الأرباح بدافع الكفاية وأحيانا يطلق عليها إدارة الأرباح الجيدة، وقد يكون لإدارة الأرباح ممارسات غير مرغوبة إذا استخدم المدير تقديره في تضليل أصحاب المصالح، وإخفاء الربح التشغيلي الحقيقي عنهم، وتسمى الأخيرة بإدارة الأرباح الانتهازية التي يسعى المدير من خلالها إلى تعظيم منفعته الخاصة، وذلك باستخدام الممارسات السلبية، وتتوقف دوافع إدارة الأرباح على العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، وهى:(إبراهيم، ونور، ٢٠١١)

(أ) الحوافز التعاقدية لإدارة الأرباح:

عندما يعتمد التعاقد بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، أو بين المنشأة والمديرين التنفيذيين على نتائج التشغيل، حيث الحوافز والمكافآت، والتي يسعى المديرون التنفيذيون لتعظيمها في الحاضر أو المستقبل، وتتمثل حوافز التعاقد في: عقود الاقتراض، وعقود مكافآت الإدارة. حيث تكتب عقود الاقتراض بطريقة محددة للحد من تصرفات الإدارة التي تفيد أصحاب المصالح في الشركة على حساب الدائنين.

(ب) حوافز السوق لإدارة الأرباح :

يمكن للاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة على تقييم الأسهم–أن يولد دافعاً أو حافزاً للمديرين للتلاعب بالأرباح، في محاولة منهم للتأثير على أداء سعر السهم في الأمد القصير، وللتقرير عن أرقام للربح المحاسبي تتفق مع تنبؤات الأرباح المنشورة من قبل المحللين في السوق.

(ج)الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح :

تظهر الحوافز التنظيمية عندما يتواجد اعتقاد بأن للأرباح المعلنة تأثيراً في عمل واضعي التشريعات أو المسئولين الحكوميين، وبالتالي فإنه من خلال إدارة نتائج العمليات، يمكن للمديرين التأثير في أعمال واضعي التشريعات أو المسئولين الحكوميين، مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات في المنشأة، لذلك فإن المنشآت التي تكون موضع اهتمام الدولة والرأي العام قد تخضع لقرارات حكومية تفرض عليها تكاليف سياسية، حيث إن التقلبات الكبيرة في أرباح تلك المنشآت قد تجذب انتباه الحكومة، فقد تأخذ تقلبات الأرباح شكل زيادة كبيرة وينظر إليها كمؤشر للاحتكار، أما إذا أخذت التقلبات شكل انخفاض كبير في الأرباح، فقد ينظر إليها كمؤشر لتعسر المنشأة واضطرابها، مما يدفع الدولة إلى التدخل في الحالتين.

٣. العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسة توزيع الأرباح:

(أ) الفرضيات المفسرة للعلاقة بين حوكمة الشركات وسياسة توزيع الأرباح:

توجد فرضيتين تفسر العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسة توزيع الأرباح، الأولى تنادي بوجود علاقة طردية بين جودة حوكمة الشركات وتوزيعات الأرباح، والثانية تقول بوجود علاقة عكسية بينهما وهما كالآتي: (سليمان مصطفى، ٢٠٠٥)

١) فرضية التوزيعات نتيجة لجودة حوكمة الشركات:

تستند هذه النظرية على فرضية التدفق النقدي الحر، ويطلق عليها فرضية النتيجة، وفقا لهذه الفرضية فإن المديرين في الشركات ذات حوكمة الشركات المنخفضة يميلون إلى الاحتفاظ بالنقدية دون توزيعها من أجل استغلالها في مصالحهم النقدية من خلال توزيعها على شكل علاوات أو الدخول بصفقات تعود بالنفع الشخصي عليهم دون اعتبار لمصالح حملة الأسهم، وفي المقابل فإن الشركات التي تتمتع بحاكمية مؤسسية جيدة لا يستطيع المديرون استغلال التدفقات النقدية الحرة في تحقيق مصالحهم الشخصية وإنما يتم توزيعها على حملة الأسهم أي بمعنى آخر فإن هناك علاقة طردية بين جودة حوكمة الشركات وتوزيعات الأرباح، وإن سياسة توزيع الأرباح وفق هذه النظرية هي نتيجة لجودة أو مستوى حوكمة الشركات في الشركة، بحيث يمارس المساهمون الضغط على المديرين للقيام بتوزيع الجزء الأكبر من الأرباح بدلا من استخدامها لتحقيق منافعهم الخاصة.

٢) فرضية التوزيعات بديلاً عن جودة حوكمة الشركات:

يطلق على هذه الفرضية فرضية البديل وتقوم على أن سياسة توزيع الأرباح هي واحدة من آليات التعارض بين حملة الأسهم والمديرين، وحسب وجهة نظر مؤيدي هذه النظرية فإن سياسة توزيع الأرباح وتخفيض تكلفة الوكالة تستندان بشكل كبير على تقييدات أعمال الإدارة، ففي وضع تنعدم فيه الرقابة الفعالة على أعمال الإدارة سوف يعمل المديرون على استغلال النقدية في استثمارات غير جيدة، أو استخدامها كتوزيعات أرباح، ولكن الشركات ذات حوكمة الشركات المرتفعة تزداد فيها رقابة تصرفات الإدارة ومن ثم تستخدم التدفقات النقدية في مشروعات جيدة مما يقلل من فرص توزيعها على المساهمين، أو بعبارة أخرى فإن هناك علاقة عكسية بين جودة حوكمة الشركات وتوزيعات الأرباح، فهذه الأخيرة هي البديل عن مستوى حاكمية منخفضة، أي أن الشركات التي تقوم بتوزيع الجزء الأكبر من أرباحها تعكس مستوى منخفض من الحوكمة فيها. فارتفاع مستوى الحوكمة يعتبر بديلاً عن سياسة توزيع الأرباح.

(ب) دور الافصاح المحاسبي في الحد من التلاعب بمؤشرات ونسب توزيع الأرباح:

يعتبر الافصاح المحاسبي مبدأ من مبادئ الحوكمة المؤسسية وركيزة أساسية فيها حيث يهدف إلى تفعيل الشفافية وضمان جودة المعلومات المحاسبية، وتعددت الدراسات حول آلية تطوير الإفصاح المحاسبي للحد من الممارسات السلبية التي تمارسها الإدارة التنفيذية في التلاعب بمؤشر الربح ونسب توزيعه، وتتمثل هذه الآراء فيما يلي: (علام مرسي، ٢٠١٧)

١) الإفصاح عن المعلومات التنبؤية التي تساعد على التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي والإداري للمنظمة :

ويرى الباحث أن هذا الإفصاح يفيد من الحد من الإشاعات التي تصدر من قبل بعض المنظمات أو بعض الأطراف في السوق ولكن في نفس الوقت لابد عند الإفصاح عن الربح المستقبلي المتوقع استخدام الأساليب العلمية والإحصائية في تخطيط الربح بعيداً عن التقديرات الشخصية للمحاسبين للتأكد من دقة هذا المؤشر المتوقع حيث أنه في بعض الأوقات عندما تفصح الإدارة عن مؤشراً متوقعاً للربح يضع الإدارة أيضاً بمشكلة الوفاء بهذا المؤشر.

٢) الافصاح عن قيمة ومخاطرة الأصول:

ومهما اختلفت أراء الباحثين حول آلية تطوير الإفصاح المحاسبي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ويمكن لمتخذي القرارات الرجوع إليها بفرض تقويم جودة المعلومات المحاسبية، وبما إن الإدارة عندما تلجأ إلى التلاعب بالتقارير المالية للتأثير على مؤشر الربح ونسب توزيعه تستخدم التلاعب في عرض التقارير المالية كإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق أهدافها بهدف إيصال رسائل خاطئة ومخالفة للواقع لمستخدمي التقارير المالية فلابد من تنظيم عملية الإفصاح المحاسبي من خلال معايير التقارير المالية الدولية.

٣) تأثير إدارة المخاطر على إدارة الربح:

لكي تستطيع إدارة المخاطر في ظل الحوكمة القيام بدورها يجب في البداية تحديد الأهداف من وجود هذه الدائرة وهذه الأهداف لا يحددها فقط المديرون التنفيذيون وإنما مجلس الإدارة بأعضائه المستقلة والتنفيذية، ولكن عندما تكون أهداف هذه الإدارة محددة من قبل التنفيذيين فسوف تكون أداة مساعدة لها في ممارستها السلبية التي تنطوي على مجازفة كبيرة بمصير المنظمة سواء في الأجل القصير أو الطويل.

سادساً: الدراسات السابقة:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة الدراسات السابقة حول موضوع الحوكمة في القطاع العام، وذلك للاستفادة من هذه الدراسات في مقارنة النتائج التي توصلت إليها مع نتائج هذه الدراسة. وهي في جزئيين –الدراسات الخاصة بالمتغير المستقل والدراسات الخاصة بالمتغير التابع:

أ. **الدراسات الخاصة بالمتغير المستقل (حوكمة الشركات):**

١. **دراسة: (عبد الستار, ٢٠١٧)**، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات المملوكة للدولة، نشأتها وتطورها، أهميتها ومبرراتها، وكذلك استعراض أهم آلياتها مع التركيز على دور لجان التدقيق في مجالس الإدارة باعتبارها أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد، وعلاقة هذه اللجان بالتدقيق الداخلي والخارجي، كما أنها تهدف إلى لفت انتباه جميع الجهات المسؤولة إلى خطر الفساد المالي والإداري، استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وأبعادها وتحليلها، أما أهم نتائج الدراسة تعتبر الحوكمة المؤسساتية واحدة من الآليات التي أصبح من الضروري تطبيقها في معظم المؤسسات، سواء أكانت حكومية أم خاصة بهدف تحقيق إدارة رشيدة فعالة تحقق مصالح جميع المتعاملين مع المؤسسة، أيضا يعتبر الفساد المالي والإداري من أبرز التحديات التي تواجهها مؤسسات الدولة والتي تحد من إمكانيات نموها وتطورها، بالإضافة إلى تغليب مصلحة بعض الأطراف على غيره، والذي يؤدي إلى أثار سلبية كبيرة على مستوى المؤسسة والمجتمع ككل.

٢. **دراسة: (النجار، وأبو عقل، ٢٠١٦)**، هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في فلسطين على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من ٣٦ شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية: العائد على الأصول، القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات، اهتمام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات خاصة في قطاع البنوك، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام إدارات

الشركات المساهمة العامة بزيادة الوعي لدى العاملين فيها وبكافة المستويات بأهمية تطبيق قواعد حوكمة الشركات وأثارها المالية المتوقعة على الأداء المالي.

٣. **دراسة (السناوي، وآخرون، ٢٠١٥)**، الذين بحثوا في دراسة لهم مدى توافر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة من واقع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والبالغة ٤٨ شركة حتى عام ٢٠١٣. وقد اختبرت الدراسة المقومات التنظيمية للحوكمة، وبشكل محدد مدى توافر المقومات الخاصة بعملية التدقيق الخارجي لحسابات الشركة، والمقومات الخاصة بالهيئة العامة للمساهمين، والمقومات الخاصة بمجلس الإدارة، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك قصوراً في توفر مقوم لجنة تدقيق الحسابات وعملية تعيين المدقق الخارجي، وأنه لا يتوافر في الشركات عينة الدراسة اللجان التي يتطلبها نموذج الحاكمية المؤسسية، وأن هناك قصوراً في توافر مقوم الهيئة العامة للمساهمين، ومقوم مجلس الإدارة. وقد أوصت، الدراسة بوضع تشريع يلزم الشركات المساهمة العامة بتطبيق نموذج الحاكمية المؤسسية.

٤. **دراسة: (العبيني, وعبد الرحمن, ٢٠١٥)**، هدفت الدارسة لبيان دور الحوكمة الضريبية من خلال الرقابة الضريبية المباشرة وغير المباشرة كآلية من آلياتها في الحد من الفساد الحكومي المالي والإداري، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتصميم استبانة تم توزيعها على عينه تبلغ ١٥٤ من مدققي ضريبة الدخل والمبيعات في عدد من الدوائر الضريبية الأردنية، بالإضافة إلى عدد من مدققي الحسابات الخارجيين في المملكة الأردنية الهاشمية، أما أهم نتائج الدراسة هي: أن الفساد الحكومي آفة العصر من حيث سوء استخدام الوظيفة العامة واستغلالها بالطرق غير الشرعية كالتزوير ونهب المال العام والكسب غير المشروع وغيرهم، أيضا أظهرت الدراسة وجود الكثير من أشكال الفساد المالي والإداري في القطاع الحكومي والتي يمكن السيطرة عليها والحد منها من خلال الرقابة الضريبية المباشرة وغير المباشرة.

الدراسات الخاصة بالمتغير التابع (سياسة توزيع الأرباح):

١. **دراسة (Haider et al., ٢٠٢١)** قامت هذه الدراسة بفحص العالقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين ومستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات الإسترالية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام،٢٠١٣ وانتهت الدراسة إلى أن المديرين التنفيذيين ذوى القدرة الإدارية المرتفعة يقومون بالإبلاغ عن الأرباح المحاسبية بشكل أكثر تحفظ وذلك لتحسين كفاءة العقود، وتجنب تضارب المصالح، حيث يعتقد هؤلاء المديرين أن جزء من سمعتهم الإدارية ترتبط بشكل كبير بالإبلاغ عن الخسائر المستقبلية في الوقت المناسب، وأن هذا لا يتحقق إلا من خلال إعداد تقارير مالية ذات مستويات تحفظ مرتفعة، وبناء على ما تقدم انتهت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين ترتبط ارتباطاً إيجابيًا بجودة الأرباح المحاسبية.

٢. **دراسة (Yan et al., ٢٠٢١)** استهدفت التعرف على تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على إعداد التقارير المالية، وعلى الافصاح السردي فى الشركات غير المالية، واعتمدت الدراسة على ٢٤٠٠٠ بيانًا صحفيًا عن أرباح (١١٤٩) شركة متميزة خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ،٢٠١٣ وتم استخدام تحليل المحتوى للتعبير عن نعمة الإفصاح Disclosure Tone ، ونموذج(Demerjian et al(2012لقياس القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، وانتهت الدراسة إلى أن المديرين التنفيذيين الأقل قدرة إدارية دائما ما يكونوا أكثر اهتماما بكيفية تأثير أداء الشركة على تقييم سوق العملً لقدراتهم، ويرتفع لديهم الحافز للتلاعب الانتهازي فى المعلومات المحاسبية بما يتوافق مع تحسين تصورات السوق عن قدراتهم، وذلك من خلال تضخيم نعمة الإفصاح عن الأخبار الجيدة للتأثير بشكل إيجابي على تصورات سوق العمل حول قدراتهم، وتدنية نغمة الإفصاح عن الأخبار السيئة، وغالباً ما يرتبط ذلك بالمديرين الأصغر سنًا والأقل خبرة، حيث يتعمد هؤلاء المديرين تكرار الإعلان عن الأخبار الجيدة بلغة بسيطة ومفهومة بينما يتجنبون تكرار الإعلان عن الأخبار السيئة، ويتم التعبير عنها بمصطلحات لغوية معقدة التوفر سهولة الفهم لمدلول الإفصاح من جانب مستخدمي التقارير المالية.

٣. **دراسة (Doukas & Zhang, ٢٠٢٠)** تشير إلى أن المديرين التنفيذيين ذوي القدرات الإدارية المرتفعة يلجؤون إلى تمهيد الأرباح للتخفيف من الأثار السلبية لعدم تماثل المعلومات الناتج عن عمليات الاندماج أو الاستحواذ على سمعتهم والتي قد تؤدى إلى فقدانهم لوظائفهم، فالمديرين ذوي القدرة الإدارية المرتفعة الذين يشاركون فى عمليات الاندماج أو الاستحواذ وينخرطون في المزيد من عمليات تمهيد الأرباح خلال الفترة السابقة للاندماج أو الاستحواذ ويقومون بالإعلان عن عوائد غير طبيعية للأداء التشغيلي في فترات ما بعد الاندماج أو الاستحواذ مقارنة بنظرائهم ذوى القدرة الإدارية المنخفضة .

٤. **دراسة (Demerjian et al., ٢٠٢٠)** استهدفت التحقق مما إذا كان من المرجح أن يقوم المديرين التنفيذيين ذوى القدرات الإدارية المرتفعة بالتمهيد المتعمد للأرباح، ومتى يلجأ هؤلاء لممارسة هذا

السلوك، وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها أن المديرين التنفيذيين ذوي القدرات الإدارية الفائقة هم الأكثر عرضة للانخراط المتعمد في عمليات تمهيد الربح، وأن عمليات التمهيد المتعمد للأرباح أن عمليات التمهيد المتعمد للربح تكون أكثر انتشارا ترتبط بتحسين الأداء التشغيلي المستقبلي، وأخيراً عندما يستفيد من ذلك المساهمين أو المديرين أو كليهما، ويحفز على هذا السلوك ارتفاع معدل دوران المديرين التنفيذيين، وطبيعة سياسات التحفيز التى تتبعها الشركات.

٥. **دراسة (Juliani & Siregar, ٢٠١٩)** استهدفت فحص تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة التقارير المالية باستخدام عينة من البنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٦ بإجمالي (٢١٠) مشاهدة، وتم قياس القدرة الإدارية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) وتم التعبير عن جودة التقارير المالية باستخدام مؤشرين هما: استمرارية الأرباح وإمكانية التنبؤ بالأرباح، واعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المتعدد، وأظهرت النتائج أن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين لها تأثير سلبي على جودة التقارير المالية، على مستوى مؤشري الدراسة، وقد بررت الدراسة هذه النتائج بأنه عندما يمتلك المديرين التنفيذيين قدرات إدارية مرتفعة، فإنهم يميلون إلى أن يسلكوا سلوكاً انتهازيا من خلال إدارة الأرباح، و تصبح الأرباح أقل ثباتًا وأقل قابلية للتنبؤ وبالتالى تكون جودة التقارير المالية منخفضة.

٦. **دراسة: (أبو عواد, والكبيجي, ٢٠١٤)**، هدفت الدراسة إلى قياس أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية: دراسة تطبيقية اشتملت هذه الدراسة على قسمين: الأول هو الدراسة الوصفية، والتي هدفت إلى استطلاع مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوكَ التجارية الفلسطينية المحلية من خلال تكييف نموذج "ليونيس الآسيوي للأوراق الائتمانية لتصنيف البنوك وفق ثالثة مستويات للحوكمة المؤسسية (منخفضة , متوسطة , مرتفعة)، وتطبيقه ليلائم البيئة الفلسطينية، تضمنت عينة الدراسة سبعة بنوك محلية, أشارت نتائج الدراسة الوصفية إلى إمكانية تكييف نموذج "ليونيس الآسيوي للأوراق الائتمانية" لتصنيف البنوك التجارية الفلسطينية المحلية وفق ثلاث مستويات للحوكمة المؤسسية، أما الدراسة التطبيقية فقد أشارت إلى تأثير الحوكمة المؤسسية في ثلاثة مؤشرات للأداء المالي وهي نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية, ونسبة الربح لكل سهم عادي.

سابعاً: فرضيات البحث:

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، وللإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة، يمكن بناء صياغة الفرضيات على النحو التالي: –

الفرضية الأولى:

هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تبنى المؤسسات المالية والاقتصادية المصرية لمفهوم حوكمة الشركات، وبين التحسن في أدائها المالى والتوزيع العادل للأرباح.

الفرضية الثانية:

هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تطبيق بُعد الاستقلالية داخل المؤسسة، وبين التوزيع العادل للأرباح.

الفرضية الثالثة:

هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تطبيق بُعد الشفافية والإفصاح داخل المؤسسة، وبين التوزيع العادل للأرباح.

الفرضية الرابعة:

هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تطبيق بُعد العدالة داخل المؤسسة، وبين التوزيع العادل للأرباح.

ثامناً: متغيرات البحث:

في ضوء الاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وفي وضوء مشكلة وأهداف الدراسة، تم تحديد متغيرات الدراسة بشكل يوضح العلاقة التأثيرية بين إدارة الأرباح كمتغير تابع، وبين فاعلية حوكمة الشركات كمتغيرات مستقلة، وذلك على النحو التالي:

أ. **المتغير التابع: (إدارة الأرباح):** يتم تقدير ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الكلية، وتقسيمها إلى اختيارية غير متوقعة وإلى غير اختيارية متوقعة.

١. **تقدير الاستحقاقات الكلية:** يتم تقديرها وفقاً لمنهج قائمة الدخل لتخفيض الأخطاء والتحيز عند تقدير الاستحقاقات.

٢. **تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية:** يتم تقديرها من خلال تقدير معامل النموذج المتنبئ بها.

٣. **يتم حساب الاستحقاقات الاختيارية:** يتم تقديرها من خلال الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية، والتي تمثل الباقي.

ب. المغيرات المستقل (فاعلية الحوكمة) :تعبر عن أثر فاعلية حوكمة الشركات التي تتمثل في الآتي:

١. **الاستقلالية:** دراسات عديدة أظهرت العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين إدارة الأرباح وتقاس الاستقلالية بنسبة عدد الأعضاء المستقلين في المجلس من الخارج إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة، وكلما زادت النسبة عن المتوسط، كان هناك استخدام أقل للاستحقاقات الاختيارية، وأن مجلس الإدارة المستقل يؤثرً في الحد من تلاعب المديرين التنفيذيين في القوائم المالية.

٢. **الشفافية والإفصاح:** أي الإفصاح عن الأهداف المالية والعائد على حقوق الملكية، ونشر التقارير المالية في موعدها، أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة.

٣. **العدالة:** كافة حملة الأسهم لهم الحق في الدعوة إلى اجتماعات عامة، والعدالة في نوعية المعلومات التي يتم تقديمها، ويجب احترام حقوق مختلف أصحاب المصلحة في الشركة.

تاسعاً: منهج وعينة البحث :

أ. منهج البحث:

وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التي سوف يقوم بها الباحث لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار، ولدراسة هذا الموضوع استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتبط بموضوع الدراسة قصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها من خلال إعداد استبانة لأغراض الدراسة وتحليل البيانات وفق برنامج SPSS وذلك لتحقق من مدى قدرة الحوكمة على توزيع الأرباح النقدية، ولبحث مدى تأثير الحوكمة في توزيع الأرباح النقدية بما يترتب عليه من زيادة ثقة المستثمرين واستقرار وكفاءة السوق وتخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة، وتم الاستناد إلى نموذج الحوكمة الذي طوره البنك الدولي .

ب. عينة البحث:

تم الاعتماد في تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم اختيار ٣٠ شركة في سوق مصر المالي للأوراق المالية من أصل ٢٩٣شركة مسجلة في البورصة المصرية أي بنسبة، ٩.٧٧٪ وتم اختيار ٣٢٠ من العاملين في أعلى ٣٠ شركة في سوق مصر للأوراق المالية، مع ضمان التمثيل حسب الجنس والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة، وتم الحصول على ٣٠٠ استبانة صحيحة من أصل ٣٢٠ تم توزيعها.

عاشراً: عرض نتائج البحث واختبار الفروض:

أ. الأساليب المعالجة الإحصائية:

لقد قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

١. النسب المئوية والتكرارات.
٢. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات عن طريق معامل كولموكروف سميرنوف.
٣. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
٤. معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط وصدق الفرضيات.
٥. اختبارات المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات.

ذلك بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS١٩ ، وكذا تمت الاستعانة ببرنامج ٢٠٠٧ Exell، خاصة ما تعلق بالدوائر البيانية المساعدة على التحليل.

١. التوزيع الطبيعى معامل كولموكروف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov test)

جدول رقم (١)

التوزيع الطبيعى معامل كولموكروف سميرنوف

المحور	معامل كولموكروف سميرنوف	مستوى الدلالة.Sig
الشفافيه	٠.٠٤٦	٠.١١٦
العداله	٠.٠٥٣	٠.١٤٣
الاستقلاليه	٠.٠٥١	٠.١٢٨
توزيع الارباح النقديه	٠.٠٥٣	٠.١٣٨

يتضح من الجدول السابق، بأن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً حسب معامل اختبار الطبيعة كولموكروف سميرنوف، الذى يحدد قيمة الدلالة الإحصائية، أى كلما كانت المعنوية ٠.٠٥ < Sig كلما تبين أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً، ويظهر لنا ان معدلات المحاور لمعامل كولموكروف سميرنوف محصورة بين ٠.٠٤٦ و٠.٠٥٣ بينما مستوى المعنوية (SIG) يتراوح من ٠.١١٦ الى ٠.١٤٣ وبالتالى يتأكد لنا، أن البيانات فى المحاور الأربعة موزعة توزيعاً طبيعياً.

٢. تحليل التباين الأحادى ANOVA

نظرا لأن كل متغير من المتغيرات الديموغرافية الأخرى (العمر والمؤهل العلمى والتخصص العلمى والوظيفة والخبرة العملية) تحتوي على مجموعات مستقلة أكثر من مجموعتين لذا تم الاستعانة بتحليل التباين الأحادى للمقارنة بين استجابات المجموعات المختلفة من كل متغير ديموجرافى مع محاور الاستبانة الستة.

(أ) متغير العمر:-

جدول رقم (٢)

يوضح التحليل التباين الأحادى للمحاور ومتغير العمر

ANOVA						
		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مربعات التباين	قيمة ف	قيمة الدلالة
بُعد الشفافية	بين المجموعات	0.256	2	0.128	0.166	0.847
	داخل المجموعات	228.748	297	0.770		
	المجموع	229.003	299			
بُعد العدالة	بين المجموعات	0.139	2	0.070	0.096	0.908
	داخل المجموعات	214.603	297	0.723		
	المجموع	214.742	299			
بُعد الاستقلالية	بين المجموعات	0.189	2	0.094	0.142	0.868
	داخل المجموعات	197.132	297	0.664		
	المجموع	197.321	299			
بعد توزيع الارباح النقدية	بين المجموعات	0.131	2	0.066	0.124	0.883
	داخل المجموعات	157.009	297	0.529		
	المجموع	157.141	299			

الفرض الصفرى H0 : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير العمر لدى عينة الدراسة.

الفرض البديل H1: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير العمر لدى عينة الدراسة

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين أحادى الاتجاه ومنه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى محاور الدراسة تبعاً لمتغير العمر حيث تراوحت قيمة المعنوية ما بين و٠.٨٤٧ و٠.٩٠٨ وجميعها أكبر من ٠.٠٠٥.

وعليه نقبل الفرض الصفرى والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير العمر لدى عينة الدراسة.

(أ) المؤهل العلمى:-

جدول رقم (٣)

يوضح التحليل التباين الأحادى للمحاور ومتغير المؤهل العلمى

ANOVA						
		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مربعات التباين	قيمة ف	قيمة الدلالة
بُعد الشفافية	بين المجموعات	0.056	2	0.028	0.036	0.964
	داخل المجموعات	228.947	297	0.771		
	المجموع	229.003	299			
بُعد العدالة	بين المجموعات	0.056	2	0.028	0.039	0.962
	داخل المجموعات	214.685	297	0.723		
	المجموع	214.742	299			
بُعد الاستقلالية	بين المجموعات	0.028	2	0.014	0.021	0.979
	داخل المجموعات	197.293	297	0.664		
	المجموع	197.321	299			
بعد توزيع الارباح النقدية	بين المجموعات	0.001	2	0.000	0.001	0.999
	داخل المجموعات	157.140	297	0.529		
	المجموع	157.141	299			

الفرض الصفرى H0 : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمى لدى عينة الدراسة.

الفرض البديل H1: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمى لدى عينة الدراسة.

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين أحادى الاتجاه ومنه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى محاور الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمى حيث تراوحت قيمة المعنوية ما بين ٠.٩٦٢ و٠.٩٩٩ وجميعها أكبر من ٠.٠٠٥.

وعليه نقبل الفرض الصفرى والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمى لدى عينة الدراسة.

(ب)متغير التخصص العلمى:

جدول رقم (٤)

يوضح التحليل التباين الأحادى للمحاور ومتغير التخصص العلمى

ANOVA						
		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مربعات التباين	قيمة ف	قيمة الدلالة
بُعد الشفافية	بين المجموعات	0.163	3	0.054	0.070	0.976
	داخل المجموعات	228.840	296	0.773		
	المجموع	229.003	299			
بُعد العدالة	بين المجموعات	0.243	3	0.081	0.112	0.953
	داخل المجموعات	214.498	296	0.725		
	المجموع	214.742	299			
بُعد الاستقلالية	بين المجموعات	0.227	3	0.076	0.114	0.952
	داخل المجموعات	197.093	296	0.666		
	المجموع	197.321	299			
بعد توزيع الارباح النقدية	بين المجموعات	0.199	3	0.066	0.125	0.945
	داخل المجموعات	156.942	296	0.530		
	المجموع	157.141	299			

الفرض الصفرى H0 : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير التخصص العلمى لدى عينة الدراسة.

الفرض البديل H1: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير التخصص العلمى لدى عينة الدراسة.

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين أحادى الاتجاه ومنه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى محاور الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمى حيث تراوحت قيمة المعنوية ما بين ٠.٩٥٢ و٠.٩٧٦ وجميعها أكبر من ٠.٠٠٥.

وعليه نقبل الفرض الصفرى والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير التخصص العلمى لدى عينة الدراسة.

(ج) متغير الوظيفة:

جدول رقم (٥)

يوضح التحليل التباين الأحادى للمحاور ومتغير الوظيفة

ANOVA						
		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مربعات التباين	قيمة ف	قيمة الدلالة
بُعد الشفافية	بين المجموعات	2.140	6	0.357	0.461	0.837
	داخل المجموعات	226.864	293	0.774		
	المجموع	229.003	299			
بُعد العدالة	بين المجموعات	1.954	6	0.326	0.448	0.846
	داخل المجموعات	212.788	293	0.726		
	المجموع	214.742	299			
بُعد الاستقلالية	بين المجموعات	1.590	6	0.265	0.397	0.881
	داخل المجموعات	195.731	293	0.668		
	المجموع	197.321	299			
بعد توزيع الارباح النقدية	بين المجموعات	1.825	6	0.304	0.574	0.751
	داخل المجموعات	155.316	293	0.530		
	المجموع	157.141	299			

الفرض الصفرى H0 : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة لدى عينة الدراسة.

الفرض البديل H1: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة لدى عينة الدراسة.

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين أحادى الاتجاه ومنه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى محاور الدراسة تبعاً لمتغير الوظيفة حيث تراوحت قيمة المعنوية ما بين و٠.٨٣٧ و٠.٨٨١ وجميعها أكبر من ٠.٠٠٥.

وعليه نقبل الفرض الصفرى والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة لدى عينة الدراسة.

(د) متغير الخبرة العملية:

جدول رقم (٦)

يوضح التحليل التباين الأحادى للمحاور ومتغير الخبرة العملية

ANOVA						
		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مربعات التباين	قيمة ف	قيمة الدلالة
بُعد الشفافية	بين المجموعات	0.055	2	0.028	0.036	0.965
	داخل المجموعات	228.948	297	0.771		
	المجموع	229.003	299			
بُعد العدالة	بين المجموعات	0.023	2	0.012	0.016	0.984
	داخل المجموعات	214.718	297	0.723		
	المجموع	214.742	299			
بُعد الاستقلالية	بين المجموعات	0.016	2	0.008	0.012	0.988
	داخل المجموعات	197.305	297	0.664		
	المجموع	197.321	299			
بعد توزيع الارباح النقدية	بين المجموعات	0.011	2	0.006	0.010	0.990
	داخل المجموعات	157.130	297	0.529		
	المجموع	157.141	299			

الفرض الصفرى H0 : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير الخبرة العملية لدى عينة الدراسة.

الفرض البديل H1: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير الخبرة العملية لدى عينة الدراسة.

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين أحادى الاتجاه ومنه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى محاور الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة العملية حيث تراوحت قيمة المعنوية ما بين ٠.٩٦٥ و٠.٩٩٠ وجميعها أكبر من ٠.٠٠٥.

وعليه نقبل الفرض الصفرى والذى ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تعزى لمتغير الخبرة العملية لدى عينة الدراسة.

٣.قياس الارتباط عن طريق المعامل بيرسون وكذا اختبار الفرضيات الصفرية والبديلة:

الفرضية الصفرية H_o: لا يوجد ارتباط بين المتغيرين

الفرضية البديلة H_a : يوجد ارتباط بين المتغيرين

ومعامل لقياس درجة الترابط بين المتغيرات، إذا كانت المعنوية (sig)أقل من قيمة α ، وكانت نسبة الارتباط أكبر من ٠.٦ دل ذلك على أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرات. وسوف نتعامل مع α = ٠.٠٥

الجدول رقم(٧)

يبن قيم معامل الارتباط بيرسون وقيمة المعنوية (sig)

المحاور	معامل الارتباط بيرسون	مستوى المعنوية (SIG)
بُعد الشفافيه	.867**	٠.٠٠٠
بُعد العداله	.885**	٠.٠٠٠
بُعد الاستقلالية	.872**	٠.٠٠٠
بُعد توزيع الارباح النقدية	.828**	٠.٠٠٠

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون= **.867**، بين محور المتغير المستقل (الشفافية)، وبين محور المتغير التابع (توزيع الأرباح النقدية)، وأن قيمة المعنوية 0.00 = sig عند الدلالة الاحصائية ٠.٠١؛ ولذا يمكن القول ان هناك علاقة ارتباط طردية بين كلا هذين المتغيرين لأن معامل الارتباط أكبر من، ٠.٠٦ ودلت قيمة المعنوية المعدومة أي أقل من، ٠.٠٥ وهو ما يؤكد خطأ الفرضية الصفرية وبالتالي تأكيد الفرضية البديلة الفرعية الأولى.

ونفس الأمر بالنسبة لمحور المتغير المستقل (العدالة) وبين محور المتغير التابع (توزيع الأرباح النقدية)، حيث أن معامل الارتباط= **.885** وأن قيمة المعنوية 0.00 = sig عند الدلالة الاحصائية ٠.٠١؛ ومنه يمكن القول إن هناك علاقة ارتباط طردية وقوية بين كلا هذين المتغيرين، لأن معامل الارتباط أكبر من، ٠.٠٦ وقيمة المعنوية اقل من 0.05؛ وهو ما يدل على انتفاء الفرضية الصفرية الثانية وإثبات الفرضية الفرعية الثانية البديلة.

كذلك فيما يخص المحور المتغير المستقل الثالث والمتعلق ب(الاستقلالية)، فإن قيمة الارتباط= **.872** وقيمة المعنوية (0.00) =sig عند الدلالة الإحصائية، ٠.٠١ ومنه يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط طردية وقوية أيضا، بين كلا هذين المتغيرين لأن معامل الارتباط أكبر من ٠.٠٦؛ كما يتم نفي الفرضية الصفرية وإثبات الفرضية الفرعية الثالثة البديلة حيث أن قيمة المعنوية أقل من.٠.٠٥.

ب.اختبار وتحليل فقرات الاستبيان:

١. المتوسط الحسابي:

وهو المقياس الأوسع استخداماً من مقاييس النزعة المركزية، ويتم استخدامه لتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبيان؛ وقد قمنا بحساب الوسط الإفتراضي بتقسيم مجموع بدائل الإجابة على عددها.

-**مجموع البدائل** =٥+٤+٣+٢+١ = ١٥؛ **عدد البدائل** = ٥؛ **المتوسط الحسابي الافتراضي:** ١٥/٥=٣ تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل إيجابي أو سلبي، تتم عن طريق تحديد الفئة التي يقع فيها قيمة المتوسط الحسابي

-**حدود الفئات:** تتم عن طريق حساب المدى.

***المدى**= القيمة الكبرى – القيمة الصغرى = ٥ – ١=٤

***طول الفئة** = المدى/ عدد التكرارات= ٤/٥= ٠.٨

نضيف النتيجة ٠.٨ بالتدريج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى.

٢. جدول ليكرت الخماسي:

كما ذكرنا سابقا أننا اعتمدنا في دراستنا على معامل ليكرت الخماسي، وعليه يمكن تشكيل جدول درجات الموافقة تبعا لما يلي:

الجدول رقم(٨)

يبين درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
درجه الاستجابه	٥	٤	٣	٢	١
المتوسط الحسابى	٥-٤.٢١	٤.٢٠-٣.٤١	٣.٤٠-٢.٦١	٢.٦٠-١.٨١	١.٨٠-١.٠٠
الدرجه	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا

٣. الانحراف المعياري:

وهو مقياس من أهم مقاييس التشتت، ويستخدم لقياس مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي للبيانات.

٤. تحليل الفقرات:

(أ) عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الأول:

جدول رقم (٩)

عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	إجابات أفراد العينة					درجة الاتفاق	الترتيب
				التكرارات						
				موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة		
١	المعلومات التي تصدرها المؤسسة، محايدة، وغير منحازة لطرف على حساب طرف آخر.	3.940	٠,٩٨٦	92	133	50	15	10	مرتفع	٤
				0.307	0.443	0.167	0.050	0.033		
٢	يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة، يكون ثلثهم على الأقل من الأعضاء المستقلين، وأغلبيتهم من الأعضاء غير التنفيذيين، تنتخبهم الجمعية العمومية العادية للمساهمين.	3.987	٠,٨٦٩	86	144	55	10	5	مرتفع	٣
				0.287	0.480	0.183	0.033	0.017		
٣	هناك احترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون، أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة، بين الشركة وأصحاب المصالح.	3.930	١,٠١١	90	140	41	17	12	مرتفع	٥
				0.300	0.467	0.137	0.057	0.040		
٤	يحترم مجلس الإدارة، والمسيرون، ثقافة الحوار، واختلاف وجهات النظر داخل المؤسسة.	3.917	٠,٩٩٠	89	135	46	22	8	مرتفع	٦
				0.297	0.450	0.153	0.073	0.027		
٥	يوجد فصل بين المهام، وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل المؤسسة.	3.990	٠,٩٣١	88	152	38	13	9	مرتفع	٢
				0.293	0.507	0.127	0.043	0.030		
٦	عدم تعارض أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين لأي خطر نتيجة لأي تصرفات غير قانونية من مجلس الإدارة.	4.003	٠,٩٣٨	93	147	35	18	7	مرتفع	١

تحليل فقرات المحور الأول:

يتضح من الجدول رقم (٩) التكرارات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الأول: (الاستقلالية)، حيث جاء فى المرتبة الأولى الفقرة التى تنص على (عدم تعارض أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين لأي خطر نتيجة لأي تصرفات غير قانونية من مجلس الإدارة.) بانحراف معيارى(٠.٩٣٨)، ومتوسط حسابى (4.003) بإجمالى موافق بدرجة مرتفعة بعدد (١٤٧) مستجيب من أصل (٣٠٠)، بينما جاء فى المرتبة الثانية الفقرة التى تنص على (يوجد فصل بين المهام، وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل المؤسسة.) بانحراف معيارى (٠.٩٣١)، ومتوسط حسابى (٣.٩٩٠) بإجمالى موافق بدرجة مرتفعة بعدد (١٥٢) مستجيب من أصل (٣٠٠).

فيما جاء فى المرتبة الأخيرة الفقرة التى تنص على (يحترم مجلس الإدارة، والمسيرون، ثقافة الحوار، واختلاف وجهات النظر داخل المؤسسة.) بانحراف معيارى (٠.٩٩٠)، ومتوسط حسابى (٤.٠٠٣)، وهو ما يقابل درجة (مرتفع) على مقياس ليكرت الخماسى الموضح سابقاً حيث تراوحت قيمة المتوسط ما بين ٣.٤١ الى ٤.٢٠ حيث كان إجمالى عدد الموافقة (١٣١) من أصل (٣٠٠) مستجيب ما نسبته ٤٣٪ أى

أقل من نصف إجمالى عدد أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتف على أن حوكمة الشركات تساهم فى تعديل القوانين فى الشركة لكى تتحول مسئولية الرقابة إلى مجلس الإدارة والمساهمين .

(ب) عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثانى:

جدول رقم (١٠)

عرض نتائج الوسط الحسابى والانحراف المعيارى لفقرات المحور الثانى

الرقم	الفقرات	إجابات أفراد العينة							درجة الاتفاق	الترتيب
		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	التكرارات						
				موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة		
١	يتم إعداد المعلومات والقوائم المالية بصدق ووفق القوانين المحددة والتشريعات ذات الصلة.	4.063	0.745	82	164	47	5	2	مرتفع	٣
				0.273	0.547	0.157	0.017	0.007		
٢	يتم توفير قنوات لنشر المعلومات للاستفادة منها من قبل الأطراف ذات العلاقة.	4.083	0.824	90	165	30	10	5	مرتفع	٢
				0.300	0.550	0.100	0.033	0.017		
٣	يتم الإفصاح عن أي تغييرات هامة في مجمل أصول والتزامات الشركة.	3.950	0.985	91	142	36	23	8	مرتفع	٥
				0.303	0.473	0.120	0.077	0.027		
٤	يتم الإفصاح عن سياسات المؤسسة المستقبلية وكذا برامجها ومسؤولياتها اتجاه المجتمع.	3.953	0.973	87	150	35	18	10	مرتفع	٤
				0.290	0.500	0.117	0.060	0.033		
٥	يتم إعلام العاملين بنتائج العمليات وأهداف المؤسسة.	4.100	0.848	97	159	25	15	4	مرتفع	١
				0.323	0.530	0.083	0.050	0.013		
٦	تتميز المعلومات الواردة في القوائم بقدرتها على التغذية العكسية.	3.893	١,٠٥٨	88	142	35	20	15	مرتفع	٦

تحليل فقرات المحور الثانى:

يتضح من الجدول رقم (١٠) التكرارات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الثانى: (الشفافية والإفصاح)، حيث جاء فى المرتبة الأولى الفقرة التى تنص على (يتم إعلام العاملين بنتائج العمليات وأهداف المؤسسة.) بانحراف معيارى (0.848)، ومتوسط حسابى (٤.١٠٠) بإجمالى موافق بدرجة مرتفعة بعدد (١٥٩) مستجيب من أصل (٣٠٠)، وجاء فى المرتبة الثانية الفقرة التى تنص على (يتم توفير قنوات لنشر المعلومات للاستفادة منها من قبل الأطراف ذات العلاقة.) بانحراف معيارى (٠.٨٢٤)، ومتوسط حسابى (٤.٠٨٣) باجمالى موافق بدرجة مرتفعة بعدد (١٦٥) مستجيب من أصل (٣٠٠)، بينما جاء فى المرتبة قبل الأخيرة الفقرة التى نصها (الإفصاح يفيد من الحد من الإشاعات التي تصدر من قبل المنافسين، ولابد عند الإفصاح عن الربح استخدام الأساليب العلمية والإحصائية بعيداً عن التقديرات الشخصية للمحاسبين.) بانحراف معيارى (١.١٢٨)، ومتوسط حسابى (٠.٩٨٨) باجمالى موافق بدرجة مرتفعة بعدد (١٥٠) من جملة الاستجابات.

فيما جاء فى المرتبة الأخيرة الفقرة التى تنص على (تتميز المعلومات الواردة في القوائم بقدرتها على التغذية العكسية.) بانحراف معيارى (١.٠٥٨)، ومتوسط حسابى (٣.٨٩٣)، وهو ما يقابل درجة (موافق

بدرجة مرتفعة) على مقياس ليكرت الخماسى الموضح سابقاً حيث تراوحت قيمة المتوسط ما بين ٣.٤١ الى ٤.٢٠ حيث كان إجمالى عدد الموافقة (١٤٢) من أصل (٣٠٠) مستجيب من إجمالى عدد أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة على أن المعلومات الواردة فى القوائم تتميز بقدرتها على التغذية العكسية.

(ج) عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث:

جدول رقم (١١)

عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	إجابات أفراد العينة					درجة الاتفاق	الترتيب
				التكرارات						
				موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة		
١	تتم مراعاة حقوق أصحاب المصالح من قبل الإدارة.	4.000	0.869	83	160	35	18	4	مرتفع	٥
				0.277	0.533	0.117	0.060	0.013		
٢	هناك آليات محددة وواضحة لعملية الترشح، وانتخاب مجلس الإدارة.	4.000	0.854	84	155	40	19	2	مرتفع	٦
				0.280	0.517	0.133	0.063	0.007		
٣	تحرص اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة، على الالتزام بالقوانين، وكذا سياسات وخطط المؤسسة.	4.013	0.922	90	156	29	18	7	مرتفع	٤
				0.300	0.520	0.097	0.060	0.023		
٤	يمكن للمساهمين طلب معاينة أعمال اللجان المختصة، عند الحاجة لذلك.	4.033	0.895	95	145	40	15	5	مرتفع	٣
				0.317	0.483	0.133	0.050	0.017		
٥	هناك أسس واضحة في منح الحوافز، والمكافآت، لأعضاء مجلس الإدارة، وتتم مراجعتها ومراقبتها دورياً من قبل مجلس الإدارة.	4.060	0.812	89	156	42	10	3	مرتفع	١
				0.297	0.520	0.140	0.033	0.010		
٦	هناك حرص من قبل الإدارة على التقييم المستمر للموظفين.	4.040	0.817	88	152	46	12	2	مرتفع	٢

تحليل فقرات المحور الثالث:

يتضح من الجدول رقم (١١) التكرارات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الثالث: (العدالة)، حيث جاء فى المرتبة الأولى الفقرة التى تنص على (هناك أسس واضحة في منح الحوافز، والمكافآت، لأعضاء مجلس الإدارة، وتتم مراجعتها ومراقبتها دورياً من قبل مجلس الإدارة.) بانحراف معيارى (٠.٨١٢)، ومتوسط حسابى (٤.٠٦٠) بإجمالى موافق بدرجة مرتفعة بعدد (١٥٦) مستجيب من أصل (٣٠٠).

وجاء فى المرتبة الثانية الفقرة التى تنص على (هناك حرص من قبل الإدارة على التقييم المستمر للموظفين.) بانحراف معيارى (٠.٨١٧)، ومتوسط حسابى (٤.٠٤٠) بإجمالى موافق بدرجة مرتفعة بعدد (١٥٢) من جملة الاستجابات.

فيما جاء فى المرتبة الأخيرة الفقرة التى تنص على (هناك آليات محددة وواضحة لعملية الترشح، وانتخاب مجلس الإدارة.) بانحراف معيارى (٠.٨٥٤)، ومتوسط حسابى (٤.٠٠٠)، وهو ما يقابل درجة (موافق بدرجة مرتفعة) على مقياس ليكرت الخماسى الموضح سابقاً حيث تراوحت قيمة المتوسط ما بين

٣.٤١ الى ٤.٢٠ حيث كان إجمالى عدد الموافقة (١٥٥) من أصل (٣٠٠) مستجيب ما نسبته ٥١.٧ % أى أكثر من نصف إجمالى عدد أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة على أن هناك آليات محددة وواضحة لعملية الترشح، وانتخاب مجلس الادارة.

(د)عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الرابع:

جدول رقم (١٢)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	إجابات أفراد العينة					درجة الاتفاق	الترتيب
				التكرارات						
				موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة		
١	توزيع الأرباح المُعد على أساس الاستحقاق يعتبر أفضل مقياس لأداء المنشأة، ومؤشر لتحديد سعر السهم في ، لأنه يعبر عن كفاءة الإدارة فى استخدام الموارد المتاحة.	4.100	0.761	87	170	31	10	2	مرتفع	٢
				0.290	0.567	0.103	0.033	0.007		
٢	تحدث إدارة الأرباح الانتهازية عند قيام المديرين بالتحكم في التقارير المالية، لتضليل المساهمين حول الأداء الاقتصادي للشركة.	4.070	0.821	90	160	34	13	3	مرتفع	٣
				0.300	0.533	0.113	0.043	0.010		
٣	تعمد المديرين التنفيذيين لعرض بيانات ومعلومات محاسبية لا يتوافر فيها الشفافية أو الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب، يترتب عليه التضليل والخداع للمساهمين.	4.030	0.859	88	155	40	12	5	مرتفع	٨
				0.293	0.517	0.133	0.040	0.017		
٤	إدراج قيود محاسبية وهمية يمثل إدارة الأرباح الانتهازية، وذلك بدافع الحفاظ على بقاء المنظمة في السوق المنافسة، وتحقيق منافع ذاتية للإدارة إدارة غير قانونية للربح.	4.067	0.893	94	161	23	15	7	مرتفع	٤
				0.313	0.537	0.077	0.050	0.023		
٥	إدارة الأرباح الانتهازية هي طريقة من طرق التلاعب في الحسابات المتبعة من قبل إدارات الشركات هدفها تجميل الواقع المالى بهدف تضليل كل من المستثمر الحالي المرتقب في المستقبل.	4.107	0.874	95	171	13	13	8	مرتفع	١
				0.317	0.570	0.043	0.043	0.027		
٦	تكون ممارسات إدارة الأرباح مرغوبة إذا استخدم مدير الشركة تقديره الشخصي في إعداد قوائم مالية تعبر عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ويكون الغرض منه تحسين جودة الأرباح المستقبلية.	4.043	0.926	97	148	35	11	9	مرتفع	٧
				0.323	0.493	0.117	0.037	0.030		
٧	سياسة التوزيع الجيد للأرباح هي التي تعظم القيمة السوقية للمساهمين لتحقيق التوازن بين التوزيعات الحالية على المساهمين والنمو في المستقبل.	3.974	0.933	91	149	49	10	10	مرتفع	٩
				0.303	0.497	0.163	0.033	0.033		
٨	سياسة التوزيع الجيد للأرباح تعتمد بالدرجة الأساس على الأرباح المحققة فعلاً، لأن تحديد الأرباح بالزيادة يؤدي إلى توزيع جزء من رأس مال الشركة.	4.053	0.816	88	156	44	8	4	مرتفع	٥
				0.293	0.520	0.147	0.027	0.013		
٩	يسمح التوزيع الجيد للأرباح بتحفيز المساهمين على الاحتفاظ بأسهمهم وعدم بيعها، وكذا تحفيزهم على الاكتتاب عند قرار المؤسسة (زيادة رأس المال).	4.043	0.839	87	158	42	7	6	مرتفع	٦

تحليل فقرات المحور الرابع:

يتضح من الجدول رقم (١٢) التكرارات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الرابع: (الحوكمة وتوزيع الأرباح)، حيث جاء فى المرتبة الأولى الفقرة التى تنص على (إدارة الأرباح الانتهازية هي طريقة من طرق التلاعب في الحسابات المتبعة من قبل إدارات الشركات هدفها تجميل الواقع المالى بهدف تضليل كل من المستثمر الحالي المرتقب في المستقبل.) بانحراف معيارى(٠.٨٧٤)، ومتوسط حسابى (٤.١٠٧) بإجمالى موافق بدرجة مرتفعة بعدد (١٧١) مستجيب من أصل (٣٠٠).

وجاء فى المرتبة الثانية الفقرة التى تنص على (توزيع الأرباح المُعد على أساس الاستحقاق يعتبر أفضل مقياس لأداء المنشأة، ومؤشر لتحديد سعر السهم في، لأنه يعبر عن كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.) بانحراف معيارى (٠.٧٦١)، ومتوسط حسابى (٤.١٠٠) بإجمالى موافق بدرجة مرتفعة بعدد (١٧٠) من جملة الاستجابات.

بينما جاء فى المرتبة قبل الأخيرة الفقرة التى تنص على (تعمد المديرين التنفيذيين لعرض بيانات ومعلومات محاسبية لا يتوافر فيها الشفافية أو الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب، يترتب عليه التضليل والخداع للمساهمين.) بانحراف معيارى (٠.٨٥٩)، ومتوسط حسابى (٤.٠٣٠) بإجمالى موافق بدرجة مرتفعة بعدد (١٤٣) من جملة الاستجابات.

فيما جاء فى المرتبة الأخيرة الفقرة التى تنص على (سياسة التوزيع الجيد للأرباح هي التي تعظم القيمة السوقية للمساهمين لتحقيق التوازن بين التوزيعات الحالية على المساهمين والنمو في المستقبل.) بانحراف معيارى (٠.٩٣٣)، ومتوسط حسابى (٣.٩٧٤)، وهو ما يقابل درجة (موافق بدرجة مرتفعة) على مقياس ليكرت الخماسى الموضح سابقاً حيث تراوحت قيمة المتوسط ما بين ٣.٤١ الى ٤.٢٠ حيث كان إجمالى عدد الموافقة (١٤٩) من أصل (٣٠٠) مستجيب ما نسبته ٤٩.٧٪ أى أقل من نصف إجمالى عدد أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة على أن التوازن بين التوزيعات الحالية على المساهمين والنمو فى المستقبل يتوقف بدرجة مرتفعة على سياسة التوزيع الجيد للأرباح التى تعظم القيمة السوقية للمساهمين.

ج. نتائج اختبار الفرضيات لمحاور الاستبيان:-

الجدول رقم (١٣)

المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى والإتجاه لمحاورالاستبيان

الرقم	المحور	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	الإتجاه
١	الإستقلالية	٣.٩٤٥	٠.٨٧٥	موافق بدرجة مرتفعة
٢	الشفافية والإفصاح	٤.٠٢٠	٠.٨٤٧	موافق بدرجة مرتفعة
٣	العدالة	٤.٠٢٤	٠.٨١٢	موافق بدرجة مرتفعة
٤	الحوكمة وتوزيع الأرباح	٤.٠٥٤	٠.٧٢٥	موافق بدرجة مرتفعة

١. إختبار الفرضية الأولى:-

الفرض الصفرى H_o : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبنى المؤسسات المالية والاقتصادية المصرية لمفهوم حوكمة الشركات وبين التحسن فى أدائها المالى والتوزيع العادل للأرباح.

الفرض البديل H_a: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبنى المؤسسات المالية والاقتصادية المصرية لمفهوم حوكمة الشركات وبين التحسن فى أدائها المالى والتوزيع العادل للأرباح.

من خلال الجدول رقم (١٣) يتضح أن المتوسط الحسابى العام للفرضية الأولى (٤.٠٥٤) ، وهو أكبر من المتوسط الحسابى الافتراضى البالغ ٣ وهو ما يقع فى الإتجاه موافق بدرجة مرتفعة ، وبانحراف معيارى (٠.٧٢٥) ، وهو ما يشير إلى موافقة أفراد العينة بنسبة مرتفعة على الفرضية الاولى لهذه الدراسة ، وهو ما يدل على أهمية تبنى المؤسسات المالية والاقتصادية لمفهوم حوكمة الشركات، وبالتالى نرفض الفرض الصفرى ونقبل الفرض البديل وهو ما يؤكد أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبنى المؤسسات المالية والاقتصادية المصرية لمفهوم حوكمة الشركات وبين التحسن فى أدائها المالى والتوزيع العادل للأرباح.

٢. إختبار الفرضية الثانية:

الفرض الصفرى H_o : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقلالية داخل المؤسسة والتوزيع العادل للأرباح.

الفرض البديل H_a: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقلالية داخل المؤسسة والتوزيع العادل للأرباح.

من خلال الجدول رقم (١٣) يتضح أن المتوسط الحسابى العام للفرضية الثانية (٣.٩٤٥)، وهو أكبر من المتوسط الحسابى الافتراضى البالغ ٣ وهو ما يقع فى الإتجاه موافق بدرجة مرتفعة، وبانحراف معيارى (٠.٨٧٥)، وهو ما يشير إلى موافقة أفراد العينة بنسبة مرتفعة على الفرضية الثانية لهذه الدراسة، وهو ما يدل على أهمية بُعد الاستقلالية داخل المؤسسة، وبالتالى نرفض الفرض الصفرى ونقبل الفرض البديل وهو ما يؤكد أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقلالية والتوزيع العادل للأرباح.

٣. اختبار الفرضية الثالثة:

الفرض الصفرى H_o : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والإفصاح داخل المؤسسة والتوزيع العادل للأرباح.

الفرض البديل H_a: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والإفصاح داخل المؤسسة والتوزيع العادل للأرباح.

من خلال الجدول رقم (١٣) يتضح أن المتوسط الحسابى العام للفرضية الثالثة (٤.٠٢٠)، وهو أكبر من المتوسط الحسابى الافتراضى البالغ ٣ وهو ما يقع فى الإتجاه موافق بدرجة مرتفعة، وبانحراف معيارى (٠.٨٤٧)، وهو ما يشير إلى موافقة أفراد العينة بنسبة مرتفعة على الفرضية الثالثة لهذه الدراسة، وهو ما يدل على أهمية بُعد الشفافية والإفصاح داخل المؤسسة، وبالتالى نرفض الفرض الصفرى ونقبل الفرض البديل وهو ما يؤكد أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والإفصاح والتوزيع العادل للأرباح.

٤. اختبار الفرضية الرابعة:

الفرض الصفرى H_o : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد العدالة والتوزيع العادل للأرباح.

الفرض البديل H_a: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد العدالة والتوزيع العادل للأرباح.

من خلال الجدول رقم (١٣) يتضح أن المتوسط الحسابى العام للفرضية الرابعة (٤.٠٥٤)، وهو أكبر من المتوسط الحسابى الافتراضى البالغ ٣ وهو ما يقع فى الإتجاه موافق بدرجة مرتفعة، وبانحراف معيارى (٠.٧٦٧)، وهو ما يشير إلى موافقة أفراد العينة بنسبة مرتفعة على الفرضية الرابعة لهذه الدراسة، وهو ما يدل على أهمية بُعد العدالة داخل المؤسسة، وبالتالى نرفض الفرض الصفرى ونقبل الفرض البديل وهو ما يؤكد أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد العدالة والتوزيع العادل للأرباح.

النتائج العامة للدراسة :

خلصت الدارسة الحالية إلى العديد من النتائج كان أهمها ما يلى :

١. هدفت الحوكمة إلى وضع آليات رقابية واضحة، حيث أنه من شأن أبعاد الحوكمة فى حال تطبيقها على وجهها الأمثل مثل الشفافية والعدالة والاستقلالية، أن يضمن حقوق أصحاب المصالح، سواء المنتمين للمؤسسة أو الخارجين عنها.

٢. تحقق حوكمة الشركات عدد من المزايا للعديد من الأطراف، حيث تساهم في تحسين مستوى الاقتصاد واستقرار الأسواق المالية وجذب الاستثمارات، وتساعد الشركات والمنظمات في الحصول على التمويلات اللازمة للنمو والتوسعات، كما تحمي استثمارات المساهمين من سوء الإدارة والقرارات غير المدروسة التي قد تقود إلى الإضرار بمصالح المستثمرين.

٣. يحتاج تطبيق الحوكمة بشكل فعال في المنظمات والشركات إلى بعض المبادئ مثل منح مجلس الإدارة الحق في الإدارة على المدى الطويل، ووضع ضوابط لضمان اختيار أفضل العناصر المنظمة إلى مجلس الإدارة، وتحديد نسبة المساهمين وقوتهم التصويتية على القرارات وفقًا لحصتهم في الشركة أو المنظمة.

٤. الكشف عن المعلومات الخاصة بتقييم السلامة المالية والتجارية للشركة ومخاطرها بشكل دوري من خلال إعداد القوائم المالية التي تستعرض الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها وعرضها على المستثمرين والمساهمين تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة.

٥. سياسة التوزيع الجيد للأرباح هي التي تعظم القيمة السوقية للمساهمين لتحقيق التوازن بين التوزيعات الحالية على المساهمين والنمو في المستقبل.

٦. يسمح التوزيع الجيد للأرباح بتحفيز المساهمين على الاحتفاظ بأسهمهم وعدم بيعها، وكذا تحفيزهم على الاكتتاب عند قرار المؤسسة (زيادة رأس المال).

التوصيات والمقترحات:

بعد استعراض خلاصة البحث، ونتائجه بشقيه النظري والتطبيقى، وفى ضوء مشكلة البحث وهدفه وفرضياته، يوصى الباحث بالأتى:

١. ضرورة إجراء وزارة المالية والهيئة العامة للبورصة المصرية المزيد من البحوث المحاسبية والدراسات للتعرف على الآليات الأخرى التى قد يكون لها تأثير على مستوى الإفصاح المؤسسى وحوكمة الشركات عبر فترات زمنية مختلفة، وعلى عينة مختلفة من الشركات، حيث ما زال هناك قصوراً واضحاً فى دراسة الآليات التى تؤثر على المؤسسات المالية والاقتصادية المصرية من خلال حوكمة الشركات والتوزيع العادل للأرباح.

٢. ضرورة سعى جميع الشركات المقيدة بالبورصة إلى تدريب كافة العاملين لديها، ومجالس إدارتها على تطبيق آليات حوكمة الشركات بشكل صحيح ذلك لنشر الوعى بها، حيث ما زال عدد كبير من الشركات لا تطبق قواعد الحوكمة بها لعدم معرفتهم بأهميتها وكيفية التطبيق السليم.

٣. ضرورة تقديم دليل عملى من وزارة المالية والهيئة العامة للبورصة المصرية لقياس أثر دور بعض عناصر آليات الحوكمة، والمتمثلة فى (استقلالية إدارة المراجعة الداخلية – حجم مجلس الإدارة – الاستقلالية – العدالة ....) على درجة الافصاح والشفافية التى تقدمه الشركات فى تقاريرها المالية.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم السيد المليحي، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، الكويت ٢٠٠٨، ص ١٤.

٢. إبراهيم، نور. (٢٠١١). دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، القاهرة: دار المنظومة.

٣. أبو عواد، بهاء، الكبجي، مجدي وائل. (٢٠١٤)، أثر الحكومة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، مجلد ٢١، العدد ٣.

٤. بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، مايو ٢٠١٢، ص ص ٠٦ -٠٧.

٥. بن خليفي آمال، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢، ص ١٢.

٦. السناوى عبد الرؤوف؛ وزهران دراغمة: وصهيب جرار. (٢٠١٥)." مدى توافر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة: دراسة ميدانية من واقع الشركات المساهمة العامة في فلسطين"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، مج (١١)، ع (٢).

٧. عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول: إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، جامعة بسكرة يومي ٠٧-٠٦ مايو، ٢٠١٢ ص٦.

٨. عبد الستار، أنس. (٢٠١٧). آليات الحوكمة ودورها من الحد الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، جامعة القادسية، العراق.

٩. عبد الصبور عبد القوى علي المصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط١،٢٠١٢ ص ص.٣٦-٣٧.

١٠. عبد الغني بوخمخم، نظريات الفكر الإداري تطور وتباين أم تنوع وتكامل، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ٢٠١٢، ص.٢٠.

١١.العبيني، مهند، وعبد الرحمن. (٢٠١٥)، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي: دراسة ميدانية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع ٢٤، العراق.

١٢.عزيزة بن سمينة، طبني مريم، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي ٠٣. ٠٤ ديسمبر ،٢٠١٢، ص ٨.

١٣.علام محمد موسى، أثر جودة حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في سوق الكويت المالية، دورية الإدارة العامة، المجلد ٥٤، العدد ٠٣، ٢٠١٤، ص.١٢

١٤.لطفي أم خليفة، آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، ع ٠١، المجلد ٠٣، 2004. ص ٤٨.

١٥.محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر،٢٠٠٥، ص ص٢٢ – ٢٣.

١٦.محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ص١٢. ١٤.

١٧.النجار، جميل، عقل، علي. (٢٠١٦). قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، مجلد ٤، العدد ٢، ص ١٥-٤٠.

١٨.نصر علي عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٢٥.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Bhundia, a. (2012). " a comparative study between free cash flows and earnings management", business intelligence journal, vol. 38, no.7.
2. Cornett, m, a, j. Marcus, a. Saunders and h. tehranien. (2006). "earnings management, corporate covernance, and true financial performance", ssrn working papers, pp. 1-28.
3. Demerjian, P. R., Lev, B., Lewis, M. F., & McVay, S. E. (2013). "Managerial Ability and Earnings Quality", Accounting Review. https://doi.org/10.2308/accr-50318.
4. Doukas, J. A., & Zhang, R. (2020)."Corporate Managerial Ability, Earnings Smoothing, and Acquisitions", Journal of Corporate Finance. https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2020.101756

5. Haider, I., Singh, H., & Sultana, N. (2021). "Managerial Ability and Accounting Conservatism", Journal of Contemporary Accounting and Economics.
6. Healy, P. M and J. M. Wahlen. (1999). " A Review of the earnings management literature and its implications for standard setting", research of accounting, vol 11, no .(1).
7. Jonqthqn. R, Corporate Governance, Princeton University Press, New Jersey, USA, p:20.
8. Yan, B., Arslan-Ayaydin, Ö., Thewissen, J., & Torsin, W. (2021). "Does Managerial Ability Affect Disclosure? Evidence from Earnings Press Releases", Asian Review of Accounting.